62 / 2018

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاق وتبادل رسائل بين منظمة الأمم المتحدة، ممثلة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وحكومة الجمهوريّة التونسيّة حول إنشاء مكتب قُطري بالجمهوريّة التونسية

فصل وحيد :

تمّت الموافقة على الاتفاق بين منظمة الأمم المتحدة، ممثلة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وحكومة الجمهورية التونسية حول إنشاء مكتب قُطري بالجمهورية التونسية، الموقع بباريس في تاريخ 16 ماي 2017، وعلى تبادل الرسائل في تاريخ 14 ديسمبر 2017 و20 مارس 2018، الملحقين بهذا القانون الأساسي.

62 / 2018

الـواردات عـــــــدد
17 اوت 2018
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الـــواردات عـــــــــدد
17 اوت 2018
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي

62 / 2018

شرح الأسباب

(مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق وتبادل رسائل بين منظمة الأمم المتحدة، ممثلة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وحكومة الجمهوريّة التونسيّة حول إنشاء مكتب قُطري بالجمهوريّة التونسية)

يشكل التعاون بين الجمهورية التونسية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) أولوية كبرى نظرا لأهمية المرحلة في تونس التي تزيد فيها نسبة التحضر عن 68% وخاصة للمساعدة على تحقيق الوصول العادل والمناسب للخدمات الأساسية والمستدامة في المناطق الحضرية التي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والإقتصادية الشاملة. ولإنجاز أنشطة ومشاريع تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تونس تم التوقيع يوم 16 ماي 2017 على اتفاق بشأن افتتاح **مكتب قطري لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الجمهورية التونسية.**

وقد تم إعداد الاتفاق المشار إليه أعلاه بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) بتونس إلى التعاون والشراكة مع الوزارات المعنية والسلط الجهوية وحتى المحلية في المجالات التالية:

1. مساعدة المدن والقرى التونسية على إدماج الأجندة الحضرية العالمية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة الجديدة لمواجهة التحديات العمرانية الناشئة ولاسيما فيما يتعلق بمعالجة العشوائيات ومعالجة أشكال التفاوت بين الجهات والمناطق والتخفيف من الفقر في المدن وخلق فرص العمل والنهوض بالخدمات والبنى التحتية لا سيما المياه والصرف الصحي والنقل وتطوير التشريعات الحضرية والخاصة بإدارة الأراضي على مستوى تلك المدن من خلال المشاريع والأنشطة المشتركة.
2. تحفيز وتفعيل الدراسات والمشاريع التنفيذية الحضرية للمساهمة في الإصلاحات الكبرى في مجالات التنمية الاجتماعية والإقتصادية وتحقيق الحوكمة الرشيدة والتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي والإقتصادي خاصة على مستوى المدن والقرى التونسية وتطوير اللامركزية وتحقيق تهيئة ترابية متوازنة وعادلة،
3. تطوير وتحفيز دور الجمهورية التونسية كمركز إقليمي لمنطقة الدول العربية في شمال إفريقيا لتفعيل ونشر تنفيذ الأجندة الحضرية العالمية الجديدة وتحقيق تبادل الخبرات في مجالات التنمية الحضرية المستدامة ومتابعة تنفيذ مشاريع وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في هذه المنطقة،
4. تفعيل دور ومشاركة الجمهورية التونسية من خلال الوزارات المعنية في برامج وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في

62 / 2018

الإدارة المركزية في نيروبي/كينيا (من خلال اللجان التمثيلية والمجلس الحاكم) ومع المكاتب الإقليمية ولاسيما مكتب الدول العربية في القاهرة،

5. تكريس دور تونس كمركز للتمييز الحضري ونشر هذا الدور من خلال تسهيل مشاركة الخبراء والإختصاصيين الحضريين التونسين في المشاريع والبرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها في الدول العربية ومنطقة شمال إفريقيا بشكل خاص وغيرها من دول العالم التي تتواجد فيها مكاتب الهابيتات،
6. مساعدة السلطات المعنية في الجمهورية التونسية على صيانة الرصيد السكني القائم وتحسين النسيج العمراني للمستوطنات غير اللائقة وتحسين إنتاجية المدن والقرى والتجمعات الريفية،
7. تشجيع وتحقيق مشاريع إدماج الشباب ضمن مبادرات تنمية المدن من خلال الآليات والبرامج والأدوات التي طوّرها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الكثير من دول العالم،
8. ربط البرامج والمشاريع الحضرية في الجمهورية التونسية مع المبادرات العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مثل مبادرة إزدهار المدن وبرنامج تحديد المقومات المدن القادرة على الصمود وبرنامج الفضاءات العامة المفتوحة في المدن والبرنامج التشاركي لتطوير العشوائيات وبرنامج المدن الأكثر أمنا واستراتيجيات التنمية الحضرية منخفضة الإنبعاثات،
9. تحفيز مشاريع الشبكات العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الجمهورية التونسية ولاسيما شبكة المساواة بين الجنسين والشبكة العالمية لأدوات الأراضي وشبكة أبحاث باب الحضر والشبكة العالمية للمدن للمدن الأكثر أمنا والشبكة الحضرية القانونية،
10. تحقيق التنسيق والإنسجام الكامل بين أولويات وأهداف المخططات الخماسية والمشاريع الوطنية التنفيذية في مجالات التنمية الحضرية التي سيتم تنفيذها من قبل المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الجمهورية التونسية من خلال متابعة اللجنة الوطنية للهابيتات التي سيتم تأسيسها برئاسة وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة العمرانية وبمشاركة الوزارات المعنية.

وينص الاتفاق على أن تكون المساهمة المالية السنوية من الجمهورية التونسية في حدود 100 ألف دولار أمريكي يتم استغلالها لتفعيل وتسريع وتأمين مستلزمات إطلاق عمل المكتب القطري في مقره في مدينة تونس وتعيين الكوادر من إدارية لتفعيل وتسريع وتأمين مستلزمات إطلاق عمل المكتب القطري في مقرّه في مدينة تونس وتعيين الكوادر من إداريين وفنيين وخبراء وتأمين المشاركة بالتمويل من قبل الإدارة المركزية والجهات المانحة والمنظمات الدولية الشريكة المعنية للبدء بالمشاريع التنفيذية وتحقيق أهداف التعاون المذكورة. كما ستساهم الجمهورية التونسية في إحداث هذا المكتب من خلال توفيق المقر والتكفل بمصاريف حراسته وصيانته أي ما يوافق قيمة 50 ألف دولار أمريكي.

هذا وقد تم التوقيع على تبادل الرسائل بتاريخ 14 ديسمبر 2017 و20 مارس 2018 بين الحكومة التونسية والمنظمة الأممية المذكورة وذلك في إتجاه جعل دخول الاتفاق

حيّز التنفيذ يتّم بعد تلقي مكتب الأمم المتحدة إشعارا من قبل الحكومة التونسية بإستكمال الإجراءات الدستورية الداخلية المستوجبة وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 67 من الدستور الذي ينص على أنّ هذا الصنف من المعاهدات لا يصبح نافذا إلا بعد المصادقة عليها.

ويندرج هذا الاتفاق في إطار المعاهدات الدولية المنصوص عليها بالفصل 67 من الدستور بإعتباره مبرما بين شخصين من أشخاص القانون الدولي العام وإعتبارا لتضمنه جملة من التعهدات المالية للدولة إضافة إلى جملة الإعفاءات الجبائية والحصانات القضائية المسندة للمكتب والأعوان العاملين به، بما يستوجب الموافقة عليه بقانون أساسي.